

تسييل المخزون من خلال التوريق: ضريبة القيمة المضافة تتبع طبيعة الأصل

المرجع: وقت الأسئلة رقم 5-05627 بتاريخ 15 يوليو 2026 (لجنة المالية بمجلس النواب)
الرد مقدم من: وزارة الاقتصاد والمالية (وكالة الوزارة لوتشيا ألبانو)

طبيعة عملية إخلاء المخزون (Destocking)

نشأ الشك التفسيري من الهيكل الخاص لعملية إخلاء مخزون المستودعات. تظهر هذه العملية، من المنظور الاقتصادي، كأداة للتحسين المالي تهدف إلى تحويل المخزون مسبقًا إلى سيولة فورية، حتى قبل بيع البضائع نفسها عبر القنوات التجارية العادية. تقوم المنشأة بالتنازل عن القيمة الاقتصادية لمخزونها إلى شركة ذات غرض خاص والتي تقوم بتقديم التمويل المالي مقابل التسييل اللاحق للأصول. يتيح ذلك للشركات تعبئة رأس المال (SPV)، المستثمر على الفور دون الحاجة إلى انتظار فترات البيع والتحصيل الطبيعية.

"لا تُصنف عملية إخلاء المخزون على أنها مجرد عملية مالية معفاة من ضريبة القيمة المضافة بشكل مطلق، بل هي شكل من أشكال توريق مخزون البضائع الذي يهدف إلى تسييل رأس المال، حيث يجب أن تتبع الضريبة بالضرورة الطبيعة الموضوعية للأصول التي تشكل محلها."

استبعاد الإعفاء العام

يكمّن جوهر الرد الوزاري، الذي تؤيده مكاتب الإدارة الضريبية، في استبعاد الإعفاء التلقائي من ضريبة القيمة المضافة بناءً على أحكام المادة 10، الفقرة 1، رقم 1) من المرسوم الرئاسي رقم 633/1972. وأوضحت وزارة الاقتصاد والمالية أن الإعفاء الخاص بالعمليات المالية يتعلق تحديدًا بالتنازل عن الائتمانات والتمويل والأوراق المالية والأدوات المالية الأخرى. وبما أن العملية قيد النظر لا تُصنف كالتنازل التقليدي عن الائتمانات، فلا يمكنها الاستفادة من نفس نظام الإعفاء لمجرد إدراجها في سياق التوريق.

مبدأ التفكير "حالة بحالة"

بناءً على ذلك، فإن المعاملة الضريبية المطبقة ليست موحدة بل ستعتمد بشكل وثيق على الطبيعة الموضوعية للأصول المخصصة لإخلاء المخزون. وبالتالي، يجب التحقق من الخضوع لضريبة القيمة المضافة حالة بحالة استنادًا إلى الأنواع الفردية للأموال المنقولة أو العقارات الأساسية:

محل إخلاء المخزون	المعاملة الضريبية المطبقة لضريبة القيمة المضافة
الأموال المنقولة / البضائع	الخضوع لضريبة القيمة المضافة وفقاً للمعدلات القانونية المقررة للفئة التجارية المحددة (عملية خاضعة للضريبة عادية).
العقارات / المباني	تطبيق النظام المنصوص عليه في المادة 10، الفقرة 1، الأرقام 8 و8-bis و8-ter من المرسوم الرئاسي 633/1972 (الإعفاء، أو الخضوع الإلزامي أو الاختياري) بناءً على خصائص المبنى والمتنازل). استبعاد الأراضي غير القابلة للبناء من مجال ضريبة القيمة المضافة.
الائتمانات أو الأصول المالية	تطبيق نظام الإعفاء من الضريبة بموجب المادة 10، الفقرة 1، رقم 1 من مرسوم ضريبة القيمة المضافة.

في الختام، يرسم رد الحكومة خطأً واضحاً: يمثل توريق مخزون المستودعات أداة تمويل تكميلية صالحة ومتطورة للشركات، ولكنه لا يمكن أن يتحول إلى وسيلة للمرجحة الضريبية. تحتفظ ضريبة القيمة المضافة بطبيعتها كضريبة عينية، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بخصائص الأصول محل التسجيل.

إعداد: فرانشيسكو بوتيني

تم إعداد هذه الوثيقة بناءً على الإيضاحات الرسمية المقدمة في لجنة المالية بتاريخ 15 يوليو 2026.